ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 8, Issue 4, April 2021, p. 53-65

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
04/02/2021
Received in revised form
10/03/2021
Available online
19/04/2021

MA LAYS BITHABTIN IN THE MEANING (ANALYTICAL AND RECTIFICATION)[1]

Hassan Jaffar Sadiq [2]
Rasha Abbood Khalaf [3]

Abstract

This research is intended to study some of the meanings of the expressions whose eloquence was questioned, in order to that it defective by the verdict of (Lays Bithabtin) in the Arab dictionaries confined between the second century of the Hijra, represented by the dictionary of Al-Ain by Khalil bin Ahmed Al-Farahidi (d. 170 AH) to the thirteen century of the Hijra, represented by the dictionary of Taj-Al-Earws by Al-Zzabydy (1205 AH). Which most of it goes back to Ibn Duraid (d. 321 AH) in the linguistic community, an analytical and rectification study that seeks to uncover the defects that prompted them to defective it by the verdict of non- constancy.

Keywords: Lays-Bithabtin-Dictionary-Arabi.

[1]This research extracted from a master's thesis.

[2] Prof. Dr., Iraq, University of Baghdad/ College of Education (Ibn Rushd) for Humanitarian Sciences/ Head of the Arabic Language hassnbaldawy@gmail.com

[3]Iraq, Student, University of Baghdad/ College of Education (Ibn Rushd) for Humanitarian Sciencesrasha.abood09@gmail.com

مَا لَيْسَ بِثَبْتٍ فِي المَعْنَى/ تَحْلِيلٌ وَتَقْوِيمٌ

أ.د. حسن جعفر صادق[4]
رشا عبود خلف[5]

الملخص

عُنيَ هذا البحثُ بدراسة بعض معاني الألفاظ التي شُكِّك في فصاحتها، فجُرحت بحكم (لَيْسَ بِثَبْتٍ) في المُعجماتِ العربيَّةِ المحصورةِ بين القرنِ الثَّاني للهجرة مُتمثِّلًا بمعجمِ العَيْنِ للخليلِ بنِ أَحمد الفراهيديّ (ت170هـ)، إلى القرنِ الثَّالث عَشَر للهجرة، متمثِّلًا بمعجمِ تاجِ العَروس للزَّبيديّ (ت1205هـ). التي يعودُ معظمُها إلى ابنِ دُرَيْد (ت321هـ) في جَمهرةِ اللُّغة، دراسةً تحليليَّة وتقويميَّةً تسعى إلى كشفِ العِلل التي دفعتْهُم إلى جرحِها بحكمِ عدمِ الثُّبوت.

الكلمات المفتاحية: لَيْسَ– بِثَبْتٍ– المعجم– العربي.

المقدِّمة:

توشَّت المُعجماتُ العربيَّةُ بأحكامٍ تقويميَّةٍ لكثيرٍ من معاني أَلفاظٍ مُتونِها بُغيةَ تمييز دلالة اللَّفظ العربيّ الفصيح عن دونه فصاحةً، كان من بين تلكَ الأحكامِ مصطلحُ (لَيْسَ بِثَبْتٍ)، إذ رافق عددًا لَيْسَ بالقَليل من معاني أَلفاظ العَربيَّة من أسماء وأفعال. فشَرَعَ البَحثُ بالتَّحليل لتلك الدَّلالات، ساعيًا إلى كشفِ عِلَلِ التَّشكيك بثُبُوتِها لألفاظِها، وفق المنهجِ الوصفيّ التَّحليليّ لكلّ دلالة. وبعد النَّظرِ في ما جُمِع من تلك الدَّلالات غير الثَّابتة اقتضى تقسيم البحث على مبحثين، أحدُهما في ما لَيْسَ بِثَبْتٍ في الأَسماء، والآخر في ما لَيْسَ بِثَبْتٍ فِي الأَفْعَال.

مـــا لَيْسَ بِثَبْتٍ في المَعْنَـــى

جاءَ في المعجماتِ العَربيَّة ممَّا لَم يثبُت معناه لِلفظِه نحوَ ثلاثةٍ وثلاثين لفظًا، منها أربعةٌ وعشرون لفظًا في الأسماءِ، مُعظمُها لابنِ دُريدٍ. (العزَّاوي، 2021، صفحة 192)، كان للصَّاحبِ بنِ عبَّادٍ (ت385هـ) أربعةُ أسماء منها، ولابن سيده (ت458هـ) اسمان، وللزَّبيديّ (ت1205هـ) اسمٌ واحدٌ فقط. حُلِّلَ منها اسمان في المبحث الأوَّل، تمثلًا بـ (**العاتق، وعنقاء مُغرِب**).

وتسعَةُ أَلفاظٍ مِنْها في الأفعال، كلُّها لابنِ دريدٍ، إلَّا فعلًا واحدًا، للصَّغاني (ت650هـ). حُلّلَ فعلان، تمثَّلَا بـ (**أرعفَ، وحَسَنَ**).

المبحَثُ الأَوَّلُ
مـا لَيْس بِثَبْتٍ في معاني الأَســماءِ

*** تحليلُ مـا لَيْس بِثَبْتٍ في الأَسماءِ.**

1- العَاتِقُ

اختُلِفَ في تأنيثِ العاتِقِ من جِسْمِ الإنسانِ، وهو ما بيْنَ المِنْكَبِ والعُنُق، وذهبَ ابنُ سيده إلى عدمِ إثباتِ تأنيثِهِ في قولِه: "والعاتِق: مَا بَين الْمنْكب والعُنُق، مُذَكّرٌ، وَقد أُنِّثَ، وَلَيْسَ بِثَبْتٍ". (سيدَه، 2000م، صفحة 1/ 179). وينْقُلُ عن اللّحيانيُّ أنَّه قال: "هُوَ مُذَكّر لَا غير". (سيدَه، 2000م، صفحة 1/ 179). ويشيرُ ابنُ سيده في مُخصَّصِه إلى أنَّ حكمَ عدمِ الثُّبُوتِ هو حكمُ أبي حاتم،

[4]رئيسُ قسمِ اللُّغةِ العَرَبيَّة في كليَّة التَّربية/ ابن رُشدٍ للعلوم الإنسـانيَّة/ جامعة بغداد

[5]كليَّة التَّربية/ ابن رُشدٍ للعلوم الإنسـانيَّة/ جامعة بغداد

قال: "أَبُو عبيد، العاتقُ مذَكَّر وَقد أُنِّث، أَبُو حَاتِم، وَلَيْسَ بثَبْت". (سيدَه ا.، 1996، صفحة 1/ 135). ونقَلَ ابنُ منظورٍ عن ابنِ سيده، ثم نقلَ كلامَ ابنِ برّيّ القائل بتأنيثِه وتذكيره (بري، 1981، صفحة 4. 41)، ثمَّ يختِمُ قولَه بقولِ اللّحياني الذي أورَدَه ابنُ سيده، مما يدلُّ على ذهابه مذهبَه (منظور، 1414هـ، صفحة 10/ 238). وكذلك الزَّبيديُّ يذهبُ إلى تذكيره (الزَّبيدي، د. ت، صفحة 26/ 123).

والحاملُ على القولِ بعدم ثُبُوتِ تأنيث العاتقِ هو عدَمُ سماعِ تأنيثِه عن العربِ، وقد ردَّ أصحابُ هذا القولِ الشَّاهدَ الوحيد الذي يَعْضِّدُ القولَ بتأنيثِه، وهو: **[السريع]**

لَا صُلْحَ بيني فاعْلَمُوه وَلَا ... بينكمُ مَا حَمَلَت عاتِقي

قَالَ ابنُ سيدَه: "وزعَمُوا أنَّ هذا البيتَ مصنوعٌ". (سيدَه، 2000م، صفحة 1/ 179). وهذا البيتُ يُنسَبُ إلى أبي عامرٍ جدِّ العبَّاس بن مرداس. ولا سبيلَ إلى القولِ بصناعتِهِ، لأنَّه بيتٌ من قصيدةٍ مشهورةٍ بنسبةٍ أو بدونِ نسبةٍ (الأعرابي، د. ت، صفحة 28؛ الأندلسي، د. ت، صفحة 2/ 37)، فهذا الزَّعْم لا دليلَ له يعضِّدُه.

وذهَبَ كُراعُ النَّملِ إلى أنَّ العاتقَ مؤنَّثةٌ، قال: "والعاتِق من بدَنِ الإنسانِ مُؤَنَّثَةٌ". (كراع، 1988، صفحة 44). واستشهد بالبيت الشعريّ نفسِه.

ونقَلَ ابنُ منظورٍ عن ابنِ بريّ قولَه بتأنيثها، قال: "والعاتِقُ مُؤَنَّثَةٌ، وَاسْتَشْهَدَ بِهَذِهِ الأَبيات وَنَسَبَهَا إِلى أَبي عَامِرٍ جدِّ الْعَبَّاسِ بنِ مِرْداس". (منظور، 1414هـ، صفحة 10/ 238).

وذهَبَ جمْعٌ من المُعْجَميين واللُّغويين إلى تجويزِ الوجهَين فيها، منهم أبو بكرٍ الأنباريُّ (ت328هـ) (الأنباري، 1981، صفحة 1/ 245)، والفارابيُّ (الفارابي، 2003)، وأبو الحسين الكاتب (ت361هـ) (التَّستُّري، د. ت، صفحة 6)، والجوهريُّ (الجوهريّ، 1987، صفحة 4/ 1521)، وأحمدُ بنُ فارسٍ (القزويني، 1979، صفحة 4/ 222)، وأبو المُنذرِ العوتبيُّ (ت511هـ) (العوتبيّ، 1999، صفحة 4/ 767).

وهذا المذهبُ هو المرجَّحُ من وجوه:

- أنَّ السَّماع يُعضِّدُ التَّذكير والتَّأنيث، ويشهد لاستعمالِهما استعمالًا لا يقبلُ الإنكار، ومما جاء في معنى التَّذكيرِ في المعجماتِ العربيةِ قولُ ابنِ دُريدٍ: "والعاتقُ مِنَ الإنسان مَا وَقَعَ عَلَيْهِ نَجادُ السَّيْفِ. يُقالُ: فُلانٌ أَمْيَلُ العَاتِق، إِذَا كانَ ذلك المَوضِعُ مِنْهُ مِعْوَجًّا". (دُرَيْد، 1987، صفحة 1/ 402). فأعاد إليه ضمير المذكَّر الغائب الهاء، فقال: (ما وَقَعَ عليهِ نجادُ السَّيفِ). وما جاء في تأنيثه أيضًا قولُ أبي عامرٍ الذي ذُكِرَ آنِفًا. فورودُ الوجهين في المُعجمات العربية يشهدُ لهما بالسَّماع، ويُقوّي مذهبَ تجويزِهما.
- أنَّ المذكَّر والمؤنَّثَ المجازيين يقعُ أحدُهما موقع الآخر، ويحلُّ محلَّه. (القيسيّ، 1987، صفحة 1/ 290). والضابطُ فيه السَّماع ولا قاعدة تحكمُهُ. قال سعيدٌ الأفغانيُّ (ت1417هـ): "لَيْسَ هناكَ قاعدةٌ في معرفةِ التَّذكيرِ والتَّأْنيثِ المجازيَيْن، بل المدارُ في معرفةِ ذلكَ على السَّماعِ، بالرّجُوعِ إلى كُتُبِ اللُّغةِ. ونُلاحِظُ أَنَّ بعضَ الأَسماءِ يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ، مثل: الطَّريقِ والسُّوقِ والذِّراعِ والخمْرِ... فتصِحُّ فيها المُعامَلَتانِ". (الأفغانيّ، 2003، صفحة 135)، وهو الذي يجري على أعضاءِ جسم الإنسانِ؛ لأنَّ تذكيرَها وتأنيثَها مجازيان، قال صاحبُ النَّحو الوافي: "بمناسبةِ الكلامِ على أَعضاءِ الإنسانِ يقولُ اللُّغويون بحقّ: إنَّ تذكيرَها وتأنيثَها موقوفٌ على السَّماعِ وحدَهُ، لكن الأَعضاءَ المُزدوجَة مؤنثةٌ في الغَالبِ، تبعًا للسَّماعِ الواردِ فيها؛ كعَيْن، وأُذُن، ورِجْل، وَغَير المزدوجةِ مذكرٌ في الغالبِ، نَحْوَ: رَأْس، أَنْف، ظَهْر ... وَمِنَ المُزدوجِ المُذَكَّر: الحَاجِبُ، الصَّدْغُ، الخَدُّ، اللَّحْي –عظم الفك– المِرْفَقُ، الزَّنْدُ، الكُوعُ، الكرسُوعُ ... ومِنَ المُزدوجِ الذي يُذكَّرُ ويؤنَّثُ:

العَضُد، الإبْط، الضِّرْسُ. ومِنَ المنفردُ المؤنَّث: الكَرْشُ، ومِنَ المنفردِ الذي يَصِحُّ تذكيرُه وتأنيثُه: العُنُقُ، اللِّسانُ، القَفَا، المَتْنُ، المِعَى ... ؛ فالقاعدةُ أغلبية". (حسن، د. ت، صفحة 4/ 586).

- أنَّ العربَ تُذكِّرُ المؤنَّث، وتؤنِّثُ المُذكَّر، والأوَّلُ أوسع، لأنَّه من بابِ ردِّ النَّوعِ إلى أصْلِهِ، قال ابنُ جنّي: "وَمتى أَشْكَلَت عَلَيْك مُذكَّرةٌ هِيَ أم مُؤَنّثَةٌ فَذكّرهَا، فَإِن تذكيرَ الْمُؤَنَّثِ أَسهلُ من تَأْنِيثِ الْمُذكَّرِ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّذْكِيرَ هُوَ الأَصْلُ، والتأنيثُ هُوَ الْفَرْعُ، كَمَا أَنَّ الْقصْرَ هُوَ الأَصْلُ، وَالْمدُّ هُوَ الْفَرْعُ، وكما أَنَّ كَتْبَ الْألف فِي اللَّفْظ ألفًا هُوَ الأَصْلُ، وكَتْبَها يَاءً هُوَ الْفَرْع" (جنّي، 1988، صفحة 50). وممَّا ذُكِّر من المؤنَّثِ (سيبويه، 1988، صفحة 2/ 46) قولُ عامرِ بن جوين الطَّائيُّ: **[المتقارب]**

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها

ذهب بالأرضِ إلى الموضِعِ والمكانِ، ومنْهُ قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هذا ربّي﴾. [**سورة الأنعام آية: 78]**، أي هذا الشَّخصُ، أو هذا المرئيُّ ونحوه، ومنه أيضًا قولُه تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾. **[سورة البقرة أية: 275]**، لأنَّ الموعظةَ والواعظَ واحدٌ. (ابن جنّي، د. ت، الصفحات 2/ 413- 414).

ومما جاء في تأنيث المذكَّر قراءةُ من قرأ ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾. **[سورة يوسف آية: 10]**، بالتاء على التَّأنيث، وهي قراءة الحسن (البصريّ، د. ت، صفحة 3/ 36؛ علي بن الحسين، 1420، صفحة 3/ 813). فالتأنيث على لفظ السَّيارة، لأنَّ بعضَ السيَّارة سيَّارة. (العكبري، 1995، صفحة 2/ 104). ومن ذلك قول الشاعر (يزيد بن الطثرية ، 1973، صفحة 76): **[الطويل]**

أَتَهْجُرُ بَيْتاً بالحِجازِ تَلَفَّعَتْ ... بِهِ الخَوْفُ والأَعْداءُ أَمْ أَنتَ زائِرُهْ؟

وقال لبيد (العامريّ، 1983، صفحة 110): **[الكامل]**

فمضى وَقَدَّمَهَا وكانتْ عادةً ... مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ إقدامُها

ومنه أيضًا: **[البسيط]**

يَا أَيُّها الراكبُ المُزْجِي مَطِيَّتَه، ... سائلْ بَني أَسَدٍ: مَا هَذِهِ الصَّوْتُ؟

فتأويل الأوَّلِ على المخافة، وتأويلُ قولِ لبيدٍ بحملِ الإقدام معنى التقدم، أو تأنيث العادةِ كتأنيثِ الحاجةِ في قولِهم: ما جاءتْ حاجتُك. وتأويلُ الثالثِ على مَعْنَى الاستغاثةِ في الصَّوتِ، دونَ إرادةِ معنَى الصوتِ المجرَّد. (ابن جنّي، د. ت، الصفحات 2/ 417- 418).

فلمَّا كان هذا الباب على هذه السِّعة من التعاقبِ والتأويلِ، جاز لبعضِ الألْفاظ في العربيَّةِ أن تحملَ المعنيين التَّذكيرَ والتَّأنيثَ على سبيل المجاز والسِّعة في المعْنَى.

- لمَّا كان معنى العاتقِ موضعَ الرِّداء من المنكب (التَّستُّري، د. ت، صفحة 6) (السِّكّيت، الكنز اللُّغوي، د. ت، صفحة 204؛ التَّستُّري، د. ت، صفحة 6)، وروى ابن الجوزيّ عن الزَّجَّاج أنَّه قال: "العاتقُ صَفْحَة الْعُنُقِ من مَوضِعَ الرِّدَاء من الْجَانِبَيْنِ". (أبو الفرج، 1992، صفحة 2/ 114). ولمَّا كانَ كذلك فهو إلى العُنُقِ أقربُ منه إلى المِنْكَبِ، فكأنَّه اكتسبَ جوازَ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ من العُنُقِ، لأنَّها تحتملهما، قال أبو الحسين الكاتب: "ويجوز التَّذكيرُ والتَّأنيثُ في اللِّسانِ والقَفَا والعُنُقِ، والعلباء". (التَّستُّري، د. ت، صفحة 1).
- وذهب بعضُهم إلى أنَّ التَّأنيث في أعضاءِ جسمِ الإنسانِ لُغةُ أهلِ الحُجازِ، والتَّذكيرُ فيها لُغةُ بني تميمٍ، قال د. صُبحي الصَّالح: "ونُضِيفُ إلى ذَلِكَ أَنَّ أَعضاءَ جِسْمِ الإِنْسانِ كالعُنُقِ والعَضُدِ مؤنثة عندَ الحُجازيين، مذكرةً عندَ التَّمِيميين".

(الصالح، 1960، صفحة 86). وهذا يُرجِّحُ من أنَّ العاتقِ يدخُلُها المعنيان، لاختلاف ناطقيها، ولاختلاف لهجاتِهم، وما لبث هذا الاختلافُ حتَّى صارَ لها في اللُّغة الواحدة واللَّهجة الواحدة، فصارت تحملُ المعنيين عند أكثرهم.

- الإجماعُ في تجويزِ تذكيرِ وتأنيثِ (العاتق) يقوّي الذَّهاب إليه، ويُعضِّدُ القولَ فيه، فهو مذهبٌ يَجمَعُ بينَ حقيقةِ الوضْعِ ومجازِ الاستعمال، إذا ما سلَّمنا بذلك، أو بينَ استعمالَين لَهَجيين مُختلفين في زمنٍ ما، واشتركا للفظٍ واحد فيما بعد.

فبعْد تحقق جواز التَّذكير والتَّأنيث في (العاتق) على ما بيَّناه، اقتضى ذلك تقديمُ أَحدِ المعنيين فصاحةً، ورَفْعُه عن الثاني بلاغةً، وتصديرُه عن معاكسِهِ رُتبةً. فالتذكيرُ في العاتِق أَعلى من التَّأنيثِ، من وجُوه، هيَ:

أ- أنَّ سماعَ تذكيرِهِ أكثرُ من تأنيثِه وأَوسعُ، إذ لم يسْمَعُ من تأنيثِه فيما وَصَل إلينا، إلا ما رُوي عن أبي عامرٍ في البيت المذكور له آنفًا. وهذا قد يحملُ على التجوُّزِ في القولِ، أو هو من باب اللَّهجات، واختلافها، وعلى أيٍّ كان؛ فهو أقلُّ من التَّذكير فيه.

ب- أنَّ التَّذكير أصلٌ، التأنيث فرعٌ عنه، قال سيبويه: "وإنمَّا كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأنَّ الأشياء كلَّها أصلُها التَّذكير، ثم تختصَّ بعد ذلك، فكلُّ مؤنَّثٍ شيءٌ، والشيء يذكَّر، فالتَّذكير أوَّل، وهو أشدُّ تمكنًا، كما أنَّ النَّكرة هي أشدُّ تمكنًا من المعرفة، لأنَّ الأشياء إنمَّا تكون نكرةً ثم تُعرَّفُ فالتَّذكيرُ قَبْلُ، وهو أشدُّ تمكنًا عندهم. فالأوَّلُ هو أشدُّ تمكنًا عندهم" (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 241). ولمَّا كان المذكَّر عندهم بهذه المنزلة قُدِّمَ في الجواز وأُرجئ منهُ المجاز.

ت- إنَّ تذكيرَ أَعضاءِ جسمِ الإنسانِ وتأنيثَها ضابطُه السَّماعُ، ولا قاعدَة تحكمُه، وما عُهِدَ من تأنيثِ المزدوج منها وتذكيرِ المفرد فحكمُه الأغلبية لا الاطِّراد، وهو ينافر في بعضِها السَّماع، والثاني مُقدَّمٌ عليه. (الأفغانيّ، 2003، صفحة 135؛ حسن، د. ت، صفحة 4/ 586).

2- عَنْقَاءُ مُغرِب

ومما جرى فيه الخلافُ، وتباينت فيه الآراء بين ثبوتِ حقيقةِ معناه من عدمِه (العَنقاء) عَلَمًا على طائرٍ. فذَهَبَ ابنُ دريدٍ إلى إنكارِ ذلك، قال: "وعَنْقَاءُ مُغْرِبٍ طَائرٌ. وَلَيْسَ بِثَبْتٍ. غيرَ أَنَّهم يُسَمُّونَ الدَّاهِيةَ عَنْقَاءَ مُغْرِبٍ". (دُرَيْد، 1987، صفحة 1/ 321). واستشهد بقولِ الشاعر (الفرزدق، 1987، صفحة 23): **[الطويل]**

وَلَولَا سُلَيْمَانُ الخَليفَةُ حَلَّقَتْ ... بِهِ مِن يَدِ الحَجَّاجِ عَنْقَاءُ مُغْرِبُ

وقال في موضعٍ آخر من الجمهرة: "وَعَنْقَاءُ مُغْرِبٍ: كَلِمَةٌ لا أَصْلَ لَها، يُقَالُ إِنَّها طائرٌ عَظِيمٌ لَا يُرَى إِلَّا فِي الدُّهُورِ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى سَمُّوا الدَّاهِيَةَ عَنْقَاءَ مُغْرِبٍ". (دُرَيْد، 1987، صفحة 2/ 942).

فنجدُ ابنَ دريدٍ في كلا نَصَّيه لا يُثبِتُ العنقاءَ طائرًا على وجهِ الحقيقةِ، إذ لا دليلَ عندهُ على وجُودِه، لكنَّه ثابتٌ عندَه على سبيل الكنايةِ والتَّمثيل في قولِه: (غيرَ أَنَّهم يُسَمُّونَ الدَّاهِيةَ عَنْقَاءَ مُغْرِبٍ)، وهذه إشارةُ إثباتٍ، فهو يُثبِتُ في نصِّه التطورَ المعنويَّ للعنقاء. ويعني في قولِه: (ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى سَمُّوا الدَّاهِيَةَ عَنْقَاءَ مُغْرِبٍ) أنَّ طائر العنقاء الذي لا أَصلَ له عندَ ابنِ دريدٍ شاعَ حكايةً، وكَثُرَ تَداوُلًا، حتَّى غَلَبَ عليهِ التَّمثيلُ، وطَغَت عليه الكنايةُ، فأصبَحَ ثابتًا على هذا الوجهِ المجازيّ، لا على سبيل الحقيقة. وذهبَ هذا المذهبَ بعضُ المعجميين، كابنِ سيدَه، قال: "والعَنْقاءُ: طَائِرٌ ضَخْمٌ لَيْسَ بالعقابِ. وَقيلِ: العَنقاءُ الْمُغرِب: كلمةٌ لَا أصلَ لَهَا. يُقَالُ: إِنَّهَا طَائِرٌ عَظِيمٌ، لَا يُرَى إِلَّا فِي الدُّهور". (سيدَه، 2000م، صفحة 1/ 225). وهو نقْلٌ عن ابنِ دُريدٍ، ونجدُ النقلَ نفسَهُ عندَ ابنِ منظورٍ في مصنَّفِهِ لسانِ العرَب. (منظور، 1414هـ، صفحة 10/ 276).

ونجدُ اتجاهًا معجميًّا آخرَ في (عنقاء مُغرب)، وهو إيرادُها دون الإشارة إلى عدمِ الثبوت، مع توضيحِ كونِها غيرَ مرئيةٍ من أحدٍ، قال الخليلُ: "والعَنْقاءُ: طائِرٌ لم يَبق في أيدي الناسِ من صِفَتِها غيرُ اسمِها. ويُقالُ: بل سُمِّيَتْ بِهِ لبياضٍ في عُنقِها كالطَّوقِ". (الخليل، د. ت، صفحة 1/ 169). واستشهدَ بقول الشاعر: **[الطويل]**

إذا ما ابنُ عبدِ اللهِ خَلَّى مكانَه ... فقَدْ حَلَّقَتْ بالجُودِ عَنْقاء مُغْرِبُ

والعنقاءُ الدَّاهية. والعنقاءُ اسمُ ملك. قال الشاعرُ حسَّانُ بنُ ثابتٍ (حسَّان، د. ت، صفحة 219): **[الطويل]**

وَلدْنا بَني العنْقاءِ وابنيْ مُحرّقٍ ... فأكرمْ بِنَا خالًا وأكرِمْ بِنَا ابْنَمَا

وتبعَ الخليلَ جماعةٌ من المعجميين، كالأزهريّ (الأزهري، 2001، صفحة 1/ 168)، والجوهريّ (الجوهريّ، 1987، صفحة 4/ 1534)، وابنِ فارسٍ (التَّستُّري، د. ت) (القزويني، 1979، صفحة 1/ 159).

واكتفى بعضُهم بإيرادِ المعنى التمثيليّ المعهود عن العربِ في أمثالِها، دون الإشارةِ إلى أصلِ روايتِها، كالفارابيّ، إذ اكتفى بذكر معنى الدَّاهية (الفارابي، 2003، صفحة 2/ 10)، وأبي عليٍّ القاليّ، الذي أشار إلى إغرابِها في طيرانِها، دون شيءٍ غيرِه. (القاليّ، 1975، صفحة 308)، وأبي مُنذرٍ العوْتبيّ الذي اكتفى بمعنى الملك. (العوتبيّ، 1999، صفحة 1/ 317)، وأورد بيتَ حسانٍ بنِ ثابتٍ المذكور آنِفًا.

والاختلاف في ثبوتها من عدمه عائدٌ إلى أصلِها، ووجودها، فقد كثُرَ فيها القول، واتَّسعت الحكايةُ في أصْلِ وجودِها، وتداخل موردُها، وأشكل إيرادُها، فمنهم من أثْبَتَ وجودَها طائرًا عظيمًا تَغرُبُ بكلِّ من تأخُذُه. (المفضّل، 1380هـ، صفحة 2/ 221؛ الأندلسيّ، 1992؛ نصر، د. ت، صفحة 2/ 816؛ الدميريّ، 1424هـ)، ومنهم من أنكرَ ذلك. (أبو عثمان، 1424هـ، صفحة 7/ 72)، وذهب ابنُ قُتيْبَة إلى أنَّها العقاب. (الدِّينوريّ، 1999، صفحة 213)، ونقَلَ ابنُ سيدَه ذلك عنه إذ قال: "والعَنْقاء: الْعقَاب". (سيدَه، 2000م، صفحة 1/ 225). وأكَّدَ الدّميريّ (ت808هـ) على أنَّ ذلك من وجه التَّشبيه لا الحقيقة، بقوله: "وتُسَمَّى العُقاب عَنْقَاءَ مُغْرِبٍ، لأَنَّها تَأْتِي مِن مَكَانٍ بَعِيدٍ، وَلَيْسَ هُو العَنْقَاءُ". (الدميريّ، 1424هـ، صفحة 2/ 173). فهو تشبيهٌ بِها، لا لوقوعِها موقعها في المُسمَّى. وقيلَ العَنقاءُ المُغرِبُ رأسُ الأكمة في أعلى الجَبَلِ الطَّويل. (الصَّاحب، المحيط في اللُّغة، د. ت، صفحة 1/ 41؛ منظور، 1414هـ، صفحة 1/ 641؛ الزَّبيدي، د. ت، صفحة 3/ 475)، وهذ يُحملُ على وجهِ التشبيه أيضًا، فرأسُ الأكمَّة يبعُدُ في النَّظرِ كما تبتَعِدُ عَنْقاءُ مُغرِب. وفسَّرَ بعضُهم قولَهُ تعالى: ﴿طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾. **[سورة الفيل: أية 3]**. بعنقاء مُغرِب (مجاهد، 1989، صفحة 749؛ ابن كثير، 1999، صفحة 8/ 488).

فهذا الاختلافُ في أَصلِها، وعدمُ التَّثَبُّتِ من وجودِها، حمَلَ ابنَ دريدٍ على إنكارها، وعدمِ إثبات كونِها طائرًا على وجه الحقيقة، إذ لا دليلَ يقطَعُ بالصِّدقِ، ولا بُرهانَ يُوافِقُ الحِسَّ، لكنَّه يُثبِتُ –كما أثبَتَ غيرُهُ من أصحابِ المُعجَماتِ– ما استُعمِلَ منهُ على سبيل التَّشبيهِ والكنايَةِ، وهذا يَعودُ إلى حكايةِ تعاهدَتْها العربُ، حتَّى اتَّسَعَت، فذَهَبَتْ مَثَلًا سائرًا على أَلْسُنِ النَّاس.

مما ذُكِر آنِفًا تَثَبَّتَ أنَّ (عَنقاء مُغرِب) حكايةٌ، تعاهد العربُ نقلها، ولا نجزمُ بصدقٍ فيها أو كذبٍ، ونُثبِتُ ما تطوَّرَ عنها من معانٍ مجازيَّةٍ، وما اتَسعَ به المَثَلُ منها، فهذا من المُجمَعِ عليهِ بالإثبات، وإنَّ الذي لم يثْبُت هو حقيقةُ كونِ العنقاءِ طائرًا.

المبحَثُ الثَّاني
مــا لَيْس بِثَبْتٍ في معاني الأفــعالِ

* تحليلُ مــا لَيْس بِثَبْتٍ في الأفعــال.

1- أَرْعَفَ:

وممّا اختُلف في دلالتِهِ الفعلُ (أَرْعَفَ)، قال ابنُ دُرَيد: "وأرعفَ فلَانٌ فلَانًا، إذا أَعْجلَه، زَعَمُوا، وَلَيْسَ بثَبْت، إنَّمَا هُوَ أزعف فلانٌ فلَانًا، بالزَّاي، إذا أعجلَه". (دُرَيْد، 1987، صفحة 2/ 765).

و(أَرْعَفَ) فعلٌ ثلاثيٌّ مزيدٌ، من الفعلِ الثلاثيّ (رَعَفَ)، وأصلُ الرَّعف؛ التَّقَدُّمُ (دُرَيْد، 1987، صفحة 2/ 765)، قال الخليلُ: "والرَّاعفُ: أَنْفُ الجَبَل، ويُجمَعُ؛ رواعف. والرّاعِفُ: طرف الأرْنَبَة. والرّاعِف: المُتَقَدِّمُ. وراعوفةُ البئرِ وأُرْعوفَتُها، لغتان: حجرٌ ناتِئٌ على رأسِها لا يُستَطاعُ قلْعُه، ويُقالُ: هو حَجَرٌ على رأسِ البئر يقومُ عليه المُسْتَقِي". (الخليل، د. ت، صفحة 2/ 124). ووضعه كراعُ النَّمل في بابِ (الْإِسْرَاعِ وَالسَّبْقِ والْإِعْجَالِ)، قال: "ويقالُ رَعَفَ الفَرَسُ الخيل فهو رَاعِفٌ: سَبَقَهَا، ومنه اشْتُقَّ الرُّعَافُ لأنَّه دَمٌ سَبَقَ من الأنف". (النَّمل، 1989، صفحة 226). وزادَ الأزهريُّ في غير موضعِ (رَعَفَ): "رَعَف واسترعف إذا تقدّم". (الأزهري، 2001، صفحة 2/ 192). وقال الجوهريُّ: "الرُعافُ: الدَّمُ يخرج من الأنف. وقد رَعِفَ الرجلُ يَرْعَفُ ويَرْعُفُ. ورَعُفَ بالضَّم لغةٌ فيه ضعيفة. ويقال: رماحٌ رواعف، إمَّا لتَقَدُّمِها للطَّعن، أو لمَّا يقطُر منها من الدَّمِ. ورَعَفَ الفرسُ يَرْعُفُ ويَرْعَفُ، أي سبقَ وتقدَّم. واسْتَرْعَفَ مثله. واسْتَرْعَفَ الحَصَى منْسِمَ البَعير، أي أدْماه. والرَّاعِفُ: الفرسُ الذي يتقدَّم الخيل. والرَّاعِفُ: طرفُ الأرنبة، وأنفُ الجبل. ويقال: فعلتُ ذاك على الرَّغم من مَراعِفِهِ، مثل مَراغِمِهِ. وأَرْعَفَهُ، أي أعجَلَه. وأَرْعَفَ قربته، أي. ملأها حتى ترعف". (الجوهريّ، 1987، صفحة 4/ 1366). وقال ابنُ سيدَه: "وأرْعَفَه: أعجَلَه، وَلَيْسَ بِثَبْتٍ". (سيدَه، 2000م، صفحة 2/ 120).

وقد حَصَرَ ابنُ فارسٍ كلَّ ذلك في السَّبقِ والتَّقدُّمِ، من بابِ المَجازِ بِقَوْلِه: "الرَّاءُ وَالْعَيْنُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى سَبْقٍ وَتَقَدُّمٍ. يُقَالُ: فَرَسٌ رَاعِفٌ: سَابِقٌ مُتَقَدِّمٌ. وَرَعَفَ فُلَانٌ بِفَرَسِهِ الْخَيْلَ، إِذَا تَقَدَّمَهَا... وَأَرْعَفَ فُلَانٌ فُلَانًا، إِذَا أَعْجَلَهُ". (القزويني، 1979، صفحة 2/ 405).

قال بنُ دُرُستويه (ت347هـ): "اعلَمُوا أنَّ أَصْلَ (أفْعَلْت) إنَّما هو من (فَعَلْت)؛ لأنَّ الهمزةَ التي في (أفْعَلْت) زائدةٌ على (فَعَلْت)". (درستويه، د. ت، صفحة 1/ 121)، وزيادةُ المبنى زيادةٌ في المعنى، لذلك نَجِدُ في قولِ ابنِ فارسٍ أنَّ (أَرْعَفَ) قد جَمَعتْ معانيَ السَّبْقِ والتَّقَدُّمِ والإسراع من (رَعَفَ)، لأنَّ من دلالات الرَّعْفُ: سُرعْة الطَّعْنِ. (سيدَه، 2000م، صفحة 2/ 120)، والزِّيادةُ تمثَّلت بالعجلة، فالعَجَلةُ في أَمْرٍ مَا، سببُها التَّقدمُ والسَّبقُ والإسراعُ. والإسراعُ في الشَّيْءِ يَعنِي التَّقَدُّمَ والتَّعجيل، الذي هو خلافُ البُطْءِ، بدليل قولِه في مادة (سَرَعَ): "السِّينُ وَالرَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْبُطْءِ. فَالسَّرِيعُ: خِلَافُ الْبَطِيءِ. وَسَرَعَانُ النَّاسِ: أَوَائِلُهُمُ الَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ". (القزويني، 1979، صفحة 3/ 153)، فإذا أَعْجَلَ رَجُلٌ رَجُلًا كان التَّقدمُ والسبقُ والإسراعُ في القيام بفعلٍ ما غايةَ تلك العجلَة، فـ (أَرْعَفَ) أَصلُها (رَعَفَ) الدَّال على السرعة والسِّبْقِ والتَّقدُّمِ، وزيادةُ الهمزةِ هُنا للمعاني نفسِها وزيادة معنى التعجيل عليها؛ لأنَّ من معاني زيادتِها في أَوَّلِ الفعلِ الثُلاثيّ أَنْ تأتِيَ للتكثير، قالَ سيبويه: "وتقولُ: سقيتُه فَشَرِب، وأَسْقَيْتُه: جَعَلْتَ لَهُ مَاءً وسُقْيًا، ألا ترى أَنَّكَ تقولُ: أَسْقَيْتُه نَهْرًا؟! وقال الخليلُ: سقيتُه وأَسقيته، أي جعلتُ لَه ماءً وسقيًا" (سيبويه، 1988، صفحة 4/ 59)، أي جعلتُ له ماءً كثيرًا. لذلك قال ابنُ دُرُستويه: "فَسَقيتُه فعلٌ متعدٍ، ومعناهُ أَعطَيتُه ماءً يَشْرَبُه، أَو صَبَبْتُه في حَلْقِه، فإذا قلتَ: أسقيته؛ بالألف، فمعناه أعطيته نهرًا، أو بئرًا، أو جعلت له حظًّا في الماءِ وشربًا" (درستويه، د. ت، صفحة 121)، فكأَنَّ التعجيلَ في أَرْعَفَ جاء مترتبًا على كثْرةِ الحَثِّ على التَّقدُّم والسَّبقِ والإسراع من (رَعَفَ)، بزيادةِ الهمزةِ عَلَيْه، لذلك أثبَتَ صاحِب الصِّحاحِ وابن فارس معنى التعجيل بقوليهما المذكورَيْن آنِفًا (الجوهريّ، 1987، صفحة 4/ 1366؛ القزويني، 1979، صفحة 2/ 405)، ولم يُشكِّكا في صحَّتِه بأنَّه عربيٌّ ثابتٌ للفظ (أَرْعَفَ).

واضطرب توزيع صيغتَي (فَعَلَ وأفْعَل) لـ (رعَفَ) عند ابنِ سيدَه وابن القطَّاع، إذ نجدُه عندَ الأوَّل في بابِ (فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ في اختلافِ المَعْنَى) يقول: "ورَعَفْت الْقَوْم: سَبَقْتُهم وأَرْعَفَه الشَّيءُ: أَعْجَلَه وَلَيْسَ بثَبْت". (سيدَه ا.، 1996، صفحة 4/ 370). والآخر في بابِ (فَعَلَ وأَفْعَلَ في اتِّفاقِ المعنى) يقول: "وأَرْعَفَهُ أَعْجَلَهُ". (الصَّقليّ، 1983، صفحة 3/ 43). وثبُوتُه عند صاحبِ الصِّحاحِ وابنِ فارسٍ، أقوى من نقلِ ابنِ سيده والمتأخِّرين لحكمِ ابنِ دريد على (أَرْعَفَ) بمعنى التعجيل، لسببين، الأوَّل؛ أنَّنا لم نجدهما يُثبتان لفظة اتُّفِقَ على عدمِ ثُبوتها، والآخر؛ التقاربُ الدلاليُّ بين السَّبقِ والتقدُّمِ والعَجلةِ، الذي يُمكِّن اللَّفظة من اكتساب معنى التَّعجيل بسهولة، بعد التأويل والرَّبط بين تلك الدَّلالات، ولا سيَّما أنَّ كراعَ النَّمل جمعها في بابٍ واحدٍ أسماه؛ (الْإِسْرَاعِ وَالسَّبْقِ والْإِعْجَالِ). (النَّمل، 1989، صفحة 226).

أمَّا (أزعَف) الذي ذكره ابنُ دريد في قوله: "وأرعف فلَانٌ فلَانًا، إذا أَعْجلَه، زَعَمُوا، وَلَيْسَ بثَبْت، إِنَّمَا هُوَ أزعف فلانٌ فلَانًا، بالزَّاي، إذا أعجلَه" (دُرَيْد، 1987، صفحة 2/ 765). فهو مهمَلٌ عند الخليل، ولم يتضمن لفظُه دلالة العجلة في معجمات اللُّغويين، المتقدِّمين منهم والمتأخِّرين، بما فيهم ابنُ دريدٍ، إذ جاءَت دلالةُ الزَّعْفُ عندَه في وجوهِه المُستعمَلة بعيدةً عن العَجلة، قال: "زَعَفَ: استُعمل من وجوهِها: زَعَفَه يَزْعَفه زَعفًا، إذا قَتله. وَسمٌّ زُعاف وذُعاف وَاحِد، أَي قَاتل". (دُرَيْد، 1987، صفحة 2/ 814). وقال فيه الأزهريُّ: "زَعَفَ: أهمَلَهُ اللَّيْثُ. وَهُوَ مُسْتَعْمَل صَحِيحٌ. رَوَى أَبُو عبيد عَن الْكسَائِيّ: موتٌ زُعَاف وذُعَاف وذُؤَاف بِمَعْنى وَاحِد. قَالَ: وَقَالَ الْأَصْمَعِي: الْمَوْتُ الزُّعَاف: الوَحِيُّ. وَقد أزعفته إِذا أَقْعَصْته...". (الأزهري، 2001، صفحة 2/ 8). وكذا في محيطِ اللُّغة (الصَّاحب، المحيط في اللُّغة، د. ت، صفحة 1/ 68)، والصِّحاح (الجوهريّ، 1987، صفحة 4/ 1369)، ولم يَتَضَمَّنِ الزَّعفُ معنى التَّعجيل عند أحدٍ من المعجميين، سوى ابنِ فارس الذي أشارَ إلى شَيءٍ منْهُ بـ (الموت العاجل) بقوله: "زَعَفَ؛ الزَّاءُ وَالْعَيْنُ وَالْفَاءُ أُصَيْلٌ. يُقَالُ سُمٌّ زُعَافٌ: قَاتِلٌ. وَمَوْتٌ زُعَافٌ: عَاجِلٌ. وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْإِبْدَالِ، وَتَكُونُ الزَّاءُ مُبْدَلَةً مِنْ ذَالٍ. وَيُقَالُ أَزْعَفْتُهُ وَزَعَفْتُهُ، إِذَا قَتَلْتَهُ. وَحُكِيَ: زَعَفَ فِي حَدِيثِهِ. أَيْ كَذَبَ". (القزويني، 1979، صفحة 3/ 8). فلم يُصرِّح بأصلِ الدَّلالة لهذا الأَصلِ، لكن ما تَبَيّن من قولِه أنَّ القتلَ هو دلالةُ الزَّعفِ عندَ ابنِ فارسٍ.

مما سبق يتبيَّنُ أنَّ (أرْعَفَ) ليسَت من (أَزْعَفَ)، لأنَّ الثَّانية لم تقترب من معنى التَّعجيل إلا مَجازًا، بينما الأولى ما صُرِّح بثبوت دلالة التَّعجيل لها في الصِّحاح ومقاييس اللُّغة، حتى وإن لم تأتِ ثابتة عند ابن دريد، لأنَّه على الرَّغمِ من عدم إثباته لها، تبقى كفتُها هي الرَّاجحة؛ لأنَّه لم يورد دلالتَها لـ (أزعف) في مادة (زَعَفَ) ولو مجازًا، فضلًا عن عدم ورودها في باقي المعجمات.

حَسَن:

ومِمَّا لم تثبُت دلالتُه مِنَ الأَفْعَالِ؛ الفِعْلُ (حَسَنَ)، من الباب الأوَّل، بمعنى (حَسُن) من الباب الخامس، إذ جَمَعَ ابنُ دريد فِي بَابِ (فَسَدَ الشيءُ وفَسُدَ) ما جاءَ من الأَفعالَ على هذين البابَيْنِ بِالدلالةِ نفسِها على ألسُنِ العربِ، جاعلًا هذه الظَّاهرة من بابِ اللُّغات. لكنَّه أَنكرَ من قال ذلك في (حَسَنَ وحَسُنَ) بقوله: "وَفِي بَعْضِ اللُّغَاتِ: حَسَن الشَّيءُ وحَسُن، وَلَيْسَ بِثَبْتٍ". (دُرَيْد، 1987، صفحة 3/ 1249).

وما جعلَ ابنَ دريد ينكرُ (حَسَن) لغةً في (حَسُنَ) دون بقيَّة أفعالِ هذا البابِ هو عدمُ ثُبُوت (حَسَن) بمعنى (حَسُن) قياسًا، لأنَّ (حَسُن) من أفعال الغرائز والطَّبائع والأوصاف الْخَلْقِية التي لها مكثٌ واستقرارٌ في محلها، من باب (فَعُلَ يَفْعُلُ)، لا يأتي منه (فَعَلَ يَفْعُلُ) دالًّا على الحُدوث، إلا بالقليل النَّادر، إذ لم يأتِ منه فعلٌ بلفظِه عند المتقدِّمين إلا من باب النُّدرة. (سيدَه، 2000م، صفحة 3/ 197؛ منظور، 1414هـ، صفحة 13/ 114)، وبعبارةٍ أخرى؛ لم تستعملْه العرب فعلًا بمعنى (حسُن) كما استعملت (فَسَدَ وفسُدَ)، و(خَثَر وخثُرَ)، ... (السِّكّيت، إصلاح المنطق، 2002، الصفحات 142, 154). لأنَّ هذه المادَّة هي من أكثر ألفاظ الوصْف الحَسِن استعمالًا، فعندما شذَّ منها بناءٌ مخالفٌ للقياس أنكره ابنُ دريد، لقلة استعماله فعلًا دالًّا على حدوث صفة الحُسن في موصوفه. (الحازميّ، د. ت، صفحة 2/ 25)، فإن قيل: "حَسَنَ مِثْل نَصَرَ يَحْسُن حُسْنًا فيهمَا، فَهُوَ حاسِنٌ وحَسَنٌ".

(الزَّبيدي، د. ت، صفحة 34/ 420)، فإنَّما قُصِدَ به الحدوث، وهو قليل. قال الزَّبيديُّ: وقالَ شيْخُنا: حاسِنٌ قَليلٌ، بل قالَ أَئِمَّةُ الصَّرفِ: إنَّه لَا يُبْنى مثْلُه إلاَّ إذا قصدَ الحُدُوث، وحَسَن محرَّكةً، لَا نَظِير لَهُ إلاَّ قَوْلهم بَطَل للشُّجاعِ لَا ثالِثَ لَهما". (الزَّبيدي، د. ت، صفحة 34/ 420). ومن استشهد بقوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾. **[البقرة: 83]**. بفتح الحاء والسِّين، فما قرأها إلا أبو حاتم، أمَّا الباقون فبضمِّ الحاء وإسكان السِّين. (خالويه، 1401هـ، صفحة 84؛ أبو الكرم، د. ت، صفحة 77).

فالفعل (حَسَنَ) ثابتٌ، ووجه ثبوته من باب القلَّة، لأسباب، هي:

1- لم يأتِ من لفظِه في معجمات المتقدِّمين إلا اسمٌ أو مصدرٌ لـ (حَسُنَ يَحسُنُ)، كـ جزءٍ من (حَسُنَ)، ونعتٍ له. قال الخليل في (حَسُنَ): "حَسُنَ الشَّيْءُ فهو حَسَن". (الخليل، د. ت، صفحة 3/ 143). ثم قال في (حَسَنَ): "حَسَن: اسم رَمْلةٍ لبني سعْد". (الخليل، د. ت، صفحة 3/ 143). وقال ابن دريد: "وَحَسُنَ الشَّيْءُ يَحْسُنُ حُسْنًا". (دُرَيْد، 1987، صفحة 1/ 535). ثم قال: "وَالْحَسَنُ: كثيبٌ مَعْرُوفٌ بِنَجْدٍ فِي بِلَاد بني ضبة...". (دُرَيْد، 1987، صفحة 1/ 535). وقال الأزهريُّ: "حَسَنَ... الحَسَنُ: نعتٌ لما حَسُنَ، تَقول: حَسُنَ الشيءُ حُسْنًا". (الأزهري، 2001، صفحة 4/ 182). وقال الصَّاحبُ بنُ عبَّاد: "الحُسْنُ: نَعْتٌ لِما حَسُنَ، تقول: حَسُنَ يَحْسُنُ حُسْنًا...، وحَسَنٌ: اسْمُ رَمْلٍ لِبَني سَعْدٍ...، والحَسَنُ: عَظْمٌ في المِرْفَقِ". (الصَّاحب، المحيط في اللُّغة، د. ت، صفحة 1/ 199). وقال الجوهريُّ: "حَسَنَ: الحُسْنُ: نقيضُ القُبح، والجَمْعُ مَحاسِنُ، على غيرِ قياسٍ، كأَنَّهُ جمعُ مَحْسن. وقد حَسُنَ الشيْءُ...". (الجوهريّ، 1987، صفحة 5/ 2099). وتفَّرد ابنُ سيدَه بذكره فعلًا حينما قال: "حَسُنَ وحَسَنَ يحْسُنُ حُسنًا، فيهمَا، فَهُوَ حاسِنٌ وحَسَنٌ". (سيدَه، 2000م، صفحة 3/ 197)، ثم نقل عنه ابنُ منظور، قال: "حَسُنَ وحَسَن يَحْسُن حُسْنًا فِيهِمَا، فَهُوَ حاسِنٌ وحَسَن". (منظور، 1414هـ، صفحة 13/ 114). وقال الرَّازيُّ: "وَقَدْ حَسُنَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ حُسْنًا". (الرّازي، 1999، صفحة 1/ 73). وقال الفيُّوميُّ (ت770هـ): "حَسُنَ الشَّيْءُ حُسْنًا فَهُوَ حَسَنٌ وَسُمِّيَ بِهِ وَبِمُصَغَّرِهِ وَالْأُنْثَى حَسَنَةٌ". (الفيُّوميّ، د. ت، صفحة 1/ 136).

2- أنَّ العرب تخفف الضَّمة للسُّهولة والتَّيسير، لكنه لم يرد من باب اللُّغات تخفيفها فتحة في سين (حسُنَ)، وإنَّما خُفِّفت بالسُّكون، قال الجوهريُّ: وإنْ شِئْتَ خَفَّفْتَ الضمَّةَ فقُلْت: حَسْنَ الشيءُ". (الجوهريّ، 1987، صفحة 5/ 2099). وضمَّت العامَّةُ الحاءَ، وكسرت السِّين، قال ابنُ الجوزيّ ت (597هـ): "وتقول: قد حَسُن الشيء، وحَمُض الخَل بفتح الحاء، ضمُّ السين والميم، والعامَّة تضمُّ الحاء، وتكسر السِّين والميم". (الجوزيّ، 2006، صفحة 1/ 97). وقال الصّفديُّ (ت764هـ): "العامَّة تقول: حُسِنَ الشيءُ، وحُمِضَ الخَلُّ؛ بضمِّ الحاء وكسر السِّين والميم. والصَّوابُ فتحُ الحاء وضمُّ السِّين والميم" (الصفديّ، 1987، صفحة 1/ 226). وذلك يدلُّ على أنَّ (حَسَنَ) ليْسَتْ من لُغة العامَّة، لعدمِ ذكر اللُّغوين ذلك، فهي أقربُ للفصيح من العاميَّة، لسببين، أحدُهما؛ مجيؤها في إحدى القراءات السَّبع، لمن قرأ قولَه تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ بفتح الحاء والسِّين، لأنَّ (حَسَنًا) على (فَعَل) في هذه القراءة مصدرٌ لـ (حسَنَ يحسُن). (المبرّد، د. ت، صفحة 2/ 125؛ الميدانيّ، 2014؛ يعيش، 2001، صفحة 4/ 48؛ الحملاويّ، د. ت، صفحة 58)، لا لـ (حَسُنَ يحسُن)، لأنَّ مصادر الأخير (فَعَالٌ)، و(فَعَالَةٌ)، و(فُعْلٌ) (يعيش، 2001، الصفحات 4/ 49, 51). والسَّبب الآخرُ قولُ ابنِ سيدَه المذكور آنفًا، إذ لم يُشر إلى حكمٍ تقويميٍّ يجرح بفصاحة (حَسَنَ) فعلًا.

3- هو نادرٌ بوصفِه جزءًا من (حسُن)، لأنَّ الأخير يعمُّ جميع معاني الحُسْنِ، أمَّا هو فيشملُ بعضًا من معانيه، لأسبابٍ، منها:

أ- أنَّ (حسُنَ) كالفعل المتعدي (أحسَن) في دلالته، قال الفرَّاءُ: "ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا، وحَسَنًا، فأمَّا الْحُسْنُ فالمصدرُ، بمنزلةِ الإِحْسَانِ، وأمَّا الْحَسَنُ فالعَمَلُ الحَسَنُ بعينِه". (الفرَّاء، 1435هـ، صفحة 111). فالأول يفيضُ فاعلُه بحسنه على غيره

كقولك: (أحسَنَ اللهُ إليكَ)، أمَّا الأخير ففاعلُه مكتفٍ بحسنه لنفسه، كقولك: زيدٌ حسَنٌ وجهه. ولهذا نجد الطبريَّ (ت310هـ) يرجِّحُ قراءة الفتح في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، وحصر الضمَّ للوالدين في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾[**العنكبوت: 8]**، لأنَّه يرى أنَّ الفتح يناسبُ الناسَ ببعض الأوامر التي أمرَ اللهُ عزَّ وجلَّ بها في والوادين (الفيُّوميّ، د. ت) (الطَّبري، 2000، صفحة 2/ 295).

ب- تعدُّد دلالات الضَّمَّ، بما فيها التَّحوُّل في الصِّفات، إذ تُخرجها من الحدوث إلى الثُّبوت، أو إلى القريبة منه، كما في خطَبَ وخطُب، وصلَحَ وصلُح، وبلَغَ وبَلُغَ، فذوات الضَّمِّ أبلغُ في الدلالة من ذوات الفتح (السَّامرّائيّ، 2007، الصفحات 87- 88).

ت- قلَّة ورود الفعل (حَسَن) تحت الجذر المعجميّ (ح. س. ن)، في المعجمات العربيَّة، كما بُيِّنَ في أقوال مصنِّفيها آنِفًا.

تبيَّن مما سبق أنَّ الفعلَ (حَسَنَ) ثابتٌ في العربيَّة على وجه النّدرة، وأنّه فرعٌ من (حَسُنَ)، وثبوتُه النَّادرُ هذا لا يرقى به إلى مكانة (حَسُنَ)، لما يحملُه الأخير من توسعٍ وشمول في دلالة الحُسْنِ، لذلك حين عُدَّ (حَسَن) لغةً فيه شكَّك ابنُ دُريد في ذلك، من بابَي السَّماعِ والقياسِ، وذلك الثُّبوتُ النَّادرُ إنَّما أُسندَ إلى تأويلات اللُّغويين والمفسرين في القرن الرابع الهجريّ، كالطَّبريّ، وابنِ خالويه (ت370هـ)، والفرَّاء هو السَّابق الوحيد في تأويل (حَسُن) كـ (أحسَن). وذلك كلُّه يُثْبِتُ ندرةَ الفعل (حَسَنَ).

الخاتمة:

وبعد هذا التَّحليل نخلُص بما يأتي:

- معظمُ ما لم تَثْبُت دَلالتُه للفظِه كان من حكمِ ابنِ دريد عليها أنَّها ليست ثابتة، إذ كان له النَّصيبُ الأكبرُ في عدد المفردات التي لم تثبُت دلالتُها في المعجماتِ العربيَّة، لأنَّه يُعدُّ الرائد الأوَّل في نقل هذا الحكم من تجريح الرِّجال إلى تجريح مفردات اللُّغة. فقد حوت المعجمات العربيَّة ممَّا لَم يثبُت معناه لِلفظِه نحوَ ثلاثةٍ وثلاثين لفظًا، منها خمسةٌ وعشرون هو من حكمَ عليها بعدم الثُّبوت.
- اتَّضح أنَّ علَّة السَّماع هي من أشدِّ عِلل التَّشكيك في عربيَّة ما قيل على اللِّسان العربيّ عند ابنِ دُرَيْد، فأغلبُ الدَّلالات التي لم تثبُت عنده هي معانٍ مستعارةٌ من المعاني الثَّابتة للجذر، لكنَّها لم ترقَ إلى منزلة الثُّبوت السَّماعيّ.
- عدمُ ثُبوت بعض الدَّلالات لألفاظِها لعدمِ العلم بحقيقة دلالتها، كعدم ثبوت دلالة (عنقاء مُغرب).

المراجع

ابن إبراهيم الفارابي. (2003). معجم *ديوان الأدب*، (المجلد د. ط). القاهرة: دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.

ابن أحمد الفراهيدي الخليل. (د. تـ). *العين* (المجلد د. ط). لبنان: دار ومكتبة الهلال.

ابن الجوزيّ جمال الدِّين أبو الفرج. (1992). *كشف المشكل من حديث الصحيحين* (المجلد د. ط). بيروت: دار الكتب العلميَّة.

ابن السِّكِّيت. (2002). *إصلاح المنطق* (المجلد 1). مصر: دار إحياء التراث العربي.

ابن السِّكِّيت. (د. تـ). *الكنز اللُّغوي* (المجلد د. ط). القاهرة: مكتبة المتنبي.

ابن القطَّاع الصَّقليّ. (1983). *كتاب الأفعال* (المجلد 1). مصر: عالم الكتب.

ابن بري. (1981). *التنبيه والإيضاح*. القاهرة: مجمع اللُّغة العربية.

ابن ثابت حسَّان. (د. تـ). *ديوانه* (المجلد د. ط). بيروت.

ابن جنِّيّ. (1988). *الألفاظ المهموزة* (المجلد 1). دمشق: دار الفكر.

ابن جنِّي. (د. تـ). *الخصائص* (المجلد 4). القاهرة: الهيئة المصريَّة العامَّة.

ابن خالويه. (1401هـ). *الحجَّة في القراءات السَّبع* (المجلد 4). بيروت: دار الشروق.

ابن درستويه. (د. تـ). *تصحيح الفصيح وشرحه* (المجلد د. ط).

ابن دُرَيْد. (1987). *جمهرة اللُّغة* (المجلد 1). بيروت: دار الملايين.

ابن سلمة المفضّل. (1380هـ). *الفاخر* (المجلد 1). القاهرة: دار إحياء الكتب العربيَّة.

ابن سيدَه. (1996). *المخصص*. بيروت، بيروت: دار إحياء التُّراث العربيّ.

ابن عبَّاد الصَّاحب. (بلا تاريخ). *المحيط في اللغة*.

ابن قتيبة الدَّينوريّ. (1999). *تأويل مختلف الحديث* (المجلد 2). الدّوحة: مؤسسة الإشراق.

ابن كثير. (1999). *تفسير القرآن العظيم* (المجلد 2). الرِّياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن منظور. (1414هـ). *لسان العرب*. بيروت: مكتبة الخانجي.

ابن يعيش. (2001). *شرح المفصَّل لابن يعيش* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلميَّة.

أبو البركات الأنباريّ. (بلا تاريخ). *المذكر والمؤنَّث*.

أبو البقاء الدميريّ. (1424هـ). *حياة الحيوان* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلميَّة.

أبو البقاء بن الحسين العكبري. (1995). *اللّباب في علل البناء والإعراب* (المجلد 1). دمشق: دار الفكر.

أبو الحسين التَّستُّري. (د. تـ). *المذكر والمؤنَّث*.

أبو عبد الله الحازميّ. (د. تـ). *شرح متن البناء* (المجلد د. ط).

أبو عبيد الأندلسيّ. (1992). *المسالك والممالك* (المجلد د. ط). بيروت: دار الغرب الإسلاميّ.

أبو عليٍّ إسماعيل القاليّ. (1975). *البارع في اللُّغة* (المجلد 1). بيروت: دار الحضارة العربيَّة.

أبو علي بن عبد الله القيسيّ. (1987). *إيضاح شواهد الإيضاح* (المجلد 1). بيروت: دار الغرب الإسلاميّ.

أبو منصور الأزهري. (2001). *تهذيب اللُّغة* (المجلد 1). بيروت: دار إحياء التراث العربيّ.

أحمد الحملاويّ. (د. تـ). *شذا العرف في فن الصَّرف* (المجلد د. ط). الرِّياض: مكتبة الرُّشد.

أحمد بن فارس القزويني. (1979). *مقاييس اللُّغة*. دار الفكر.

الأصفهانيّ علي بن الحسين. (1420). *إعراب القرآن*. القاهرة: المكتبة المصريَّة.

الجاحظ أبو عثمان. (1424هـ). *الحيوان* (المجلد 2). بيروت: دار الكتب العلميَّة.

الجوزيّ. (2006). *تقويم اللِّسان* (المجلد 2). لبنان: دار المعارف.

الجوهريّ. (1987). *الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة*. بيروت: دار الملايين.

الحسن بن أحمد الأعرابي. (د. تـ). *فرحة الأديب في الردِّ على ابن السِّيرافي* (المجلد د. ط).

الرّازي. (1999). *مختار الصِّحاح* (المجلد 5). صيدا: المكتبة العصريَّة.

الشهرزوري أبو الكرم. (د. تـ). *المصباح الزَّاهر في القراءات العشر البواهر* (المجلد د. ط).

الصفديّ. (1987). *تصحيح التصحيف وتحرير التحريف* (المجلد 1). القاهرة: الخانجي.

الفيُّوميّ. (د. تـ). *المصباح الكبير في غريب الشَّرح الكبير* (المجلد د. ط). بيروت: المكتبة العلميَّة.

القرَّاء أبو الحسن البصريّ. (د. تـ). *معاني القرآن* (المجلد 1). مصر: دارالمصريَّة للتأليف والترجمة.

الكرمانيّ أبو محمّد بن نصر. (د. تـ). *غرائب التفسير وعجائب التأويل* (المجلد د. ط). بيروت: دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة.

المبرّد. (د. تـ). *المقتضب* (المجلد د. ط). بيروت: عالم الكتب.

المخزوميّ مجاهد. (1989). *تفسير مجاهد* (المجلد 1). مصر: دار الفكر الإسلاميّ.

الميدانيّ. (2014). *نزهة الطَّرف في علم الصَّرف* (المجلد د. ط). مصر: المكتبة الأزهريَّة للتراث.

بن عبَّاد الصَّاحب. (د. تـ). *المحيط في اللُّغة*. د. ط.

رشا عبود العزَّاوي. (2021). ما لَيْسَ بِثَبْتٍ في المُعْجَمِ العربيّ تحليلٌ وتقويمٌ. بغداد: جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد.

زكريا بن يحيى الفرَّاء. (1435هـ). *كتاب فيه لغات القرآن* (المجلد د. ط).

سعيد بن محمد الأفغانيّ. (2003). *الموجز في قواعد اللُّغة* (المجلد 1). بيروت: دار الفكر.

سلَمة بن مسلم العوتبيّ. (1999). *الإبانة في اللُّغة العربية*. مسقط: وزارة التُّراث القوميّ.

سيبويه. (1988). *الكتاب لسيبويه* (المجلد 3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

سيدَه. (2000م). *المحكم والحيط الأعظم*. بيروت: دار الكتب العلمية.

صبحي إبراهيم الصالح. (1960). *دراسات في فقه اللُّغة* (المجلد 4). دار الملايين: بيروت.

عبَّاس حسن. (د. تـ). *النَّحو الوافي* (المجلد 15).

فاضل السَّامرّائيّ. (2007). *معاني الأبنية* (المجلد 2). الأردن: دار عمَّار.

فراس همَّام الفرزدق. (1987). *ديوانه* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلميَّة.

كراع النَّمل. (1988). *المنجد في اللُّغة*. القاهرة: عالم الكتب.

كراع النَّمل. (1989). *المنتخب من غريب كلام العرب* (المجلد 1). مكة المكرَّمة: إحياء التُّراث الإسلاميّ.

لبيد بن ربيعة العامريّ. (1983). *ديوانه* (المجلد 1). لبنان: دار المعرفة.

محمد البكريّ الأندلسي. (د. تـ). *سمط اللآلي في شرح أمالي القالي* (المجلد د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد بن جرير الطَّبري. (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن* (المجلد 1). بيروت: مؤسسة الرِّسالة.

محمد بن محمد الزَّبيدي. (د. تـ). *تاج العروس*. د. : د. .

يزيد بن الطثرية . (1973). *ديوانه*. بغداد: مطبعة أسعد.